

المخطط التشاركي للتنمية المحلية

(92)



المخطط التشاركي أداة تخطيط إستراتيجي تسمح بتنفيذ إجراءات ومشاريع في إطار رؤية واضحة ومشتركة بناء على الوسائل والميزات التنافسية المحلية، واعتمادا على الأهداف والأولويات التي تتماشى مع تطلعات ذوي الشأن

الإطار القانوني:

- [دستور 2014](#) - الفصلان 14 و 34 - الباب السابع،
- [مجلة الجماعات المحلية 2018](#) - الفصول: 4-29-105-106-136-156-234-238،
- مشروع أمر حكومي يتعلق بضبط النظام النموذجي وآليات الديمقراطية التشاركية في إعداد مخططات التنمية المحلية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

مراجع أخرى:

- دليل مكتب العمل الدولي - برنامج المبادرة النموذجية من أجل تنمية محلية مندمجة: Guide des élus pour l'élaboration du Plan de Développement Local Participatif

تمهيد:

المخطط التشاركي للتنمية المحلية هو إطار جامع للمشاريع والبرامج التنموية يشترط انخراط الفاعلين في المجال الترابي للمساهمة بطريقة أو بأخرى في تنميته. وهي أداة تخطيط إستراتيجي تسمح بتنفيذ إجراءات ومشاريع في إطار رؤية واضحة ومشتركة بناء على الوسائل والميزات التنافسية المحلية، واعتمادا على الأهداف والأولويات التي تتماشى مع تطلعات ذوي الشأن وتأخذ بعين الاعتبار الموارد

والقدرات المتوفرة والمحتملة لكافة الفاعلين المحليين. ويجب تمييزه عن مخطط الاستثمار البلدي وبرنامج الاستثمار السنوي للبلدية.

تلزم **مجلة الجماعات المحلية البلدية** بإعداد مخططات التنمية المحلية (الفصل 105) وبالمصادقة عليها مع الأخذ بعين الاعتبار لمقتضيات التنمية المستدامة وتحفيز الشباب لبعث المشاريع والمساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين ودعم التشغيل ودعم ذوي الإعاقة ومقاومة الفقر والتوازن بين مناطق البلدية (الفصل 106).

1. أهمية المخطط التشاركي للتنمية المحلية:

يساهم المخطط التشاركي للتنمية المحلية في تموقع البلدية كهيكل محوري في حوكمة مجالها الترابي، والتجسيم التدريجي لمبدأ التدبير الحر وذلك عبر مساهمتها في تناعم البرامج التنموية المحلية مع الإمكانيات المتاحة والتخطيط المجالي والبرامج القطاعية والوطنية. ويمكن مخطط التنمية المحلية من وضع خطة متكاملة لتنفيذ الاستثمارات المبرمجة سواء بصفة أحادية أو مشتركة أو بالتنسيق مع مختلف الفاعلين على المستوى المحلي، وذلك قصد تحسين جاذبية المنطقة والرفع من مستوى عيش المتساكنين.

تعتمد الجماعات المحلية وجوبا آليات الديمقراطية التشاركية في إعداد وإنجاز ومتابعة وتقييم مخططات وبرامج التنمية المحلية. وبضمن اعتمادها للمتساكنين والمجتمع المدني المشاركة في صنع القرارات العامة على المستوى المحلي. كما تمكن من التنسيق بين مختلف الأطراف والقطاعات المتدخلة لدفع التنمية المحلية.

تندرج آليات الديمقراطية التشاركية تحت خمسة مستويات، هي بالتدرج في مستوى المشاركة: الإعلام، الاستشارة، التشاور، القرار المشترك والاستفتاء. وتعتمد طرقا وإجراءات ووسائل لضمان مشاركة المتساكنين والمجتمع المدني في الشأن المحلي تتيح لهم المساهمة في اتخاذ القرار.

2. منهجية إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية:

1.2. خصوصيات المنهجية:

تم اعتماد هذه المنهجية في إعداد مخططات 90 بلدية وتبني على مبدأ الشمولية وتكرس مبادئ الديمقراطية التشاركية الفعلية. وتضمن في كل مراحلها التوافق بين جل الفاعلين المحليين سواء في عملية التشخيص أو التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات. كما تحاول التوفيق بين الأبعاد المختلفة للتخطيط الوطني.

تتميز المنهجية المقترحة بجمعها في إطار ورشات عمل تشاركية وتفاعلية بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجال الترابي بما في ذلك المجالس المنتخبة، الإدارة البلدية، المتساكنون، القطاع الخاص، المجتمع المدني والمنظمات المهنية، إضافة إلى ممثلي السلطة المحلية والجهوية، الإدارات الجهوية والمحلية والهيكل اللامحورية. كما تنفرد بطريقة علمية لتحديد المناطق والمشاريع ذات الأولوية بطريقة موضوعية ومحايدة.

المنهجية المقترحة لعملية التخطيط المحلي التشاركي هي نتيجة عملية تراكم لعديد من التجارب الوطنية والدولية، والتي تحاول إيجاد روابط مع البرامج الوطنية القائمة فيما يتعلق بالتخطيط البلدي، ولا سيما برنامج الاستثمار البلدي، البرنامج السنوي للاستثمار البلدي، الميزانية التشاركية... مع الأخذ بمقتضيات مجلة الجماعات المحلية وتبني أساسا على تجربة وزارة الإشراف في مرافقة البلديات المحدثة لبلورة مخططاتها، بدعم تقني من مكتب العمل الدولي.

لا ينبغي أن تتجاوز المنهجية المقترحة كونها وسيلة، وليست غاية في حد ذاتها، تهدف إلى دعم البلديات في صياغة المخططات التشاركية للتنمية المحلية الخاصة بهم، وفقا لنهج تيسيري، بتوجيه من المجالس البلدية وبالشراكة مع مختلف أصحاب المصلحة لخلق بيئة مجتمعية داعمة للتنمية المحلية المستدامة.

2.2. مراحل إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية:

يتم إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية وفق منهجية من ست مراحل، تمثل مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتصلة والتي تشكل جزءا من نفس الديناميكية وتتمثل فيما يلي:

- المراحل التمهيديّة التي من شأنها توفير الظروف الملائمة والعمل على انخراط كافة الأطراف في إعداد المخطط.

- التشخيص المحلي الشامل بناء على المعطيات الكمية المتوفرة والتي يتم جمعها للغرض بالإضافة إلى المعطيات النوعية المتأنيّة من الملاحظة ومن مخرجات الورشات التشاركية.
- تحديد الإطار الإستراتيجي للتنمية المحلية وبلورة رؤية تنمية مشتركة وتوجهات إستراتيجية تترجم في محاور وأهداف للتنمية المحلية. وتشارك في هذا العمل كل الأطراف المعنية بالشأن المحلي.
- اقتراح المشاريع والبرامج حسب الأهداف وتبويبها حسب المجال والمتدخلين وتحديد المناطق والمشاريع ذات الأولوية حسب المعايير المتفق عليها في الورشات.
- صياغة مخطط التنمية المحلي وعرضه والمصادقة عليه.
- انتقاء المشاريع ذات الأولوية وتقدير كلفتها لإعداد برنامج الاستثمار البلدي.



منهجية إعداد المخطط التشاركي للتنمية المحلية

3. توصيات عملية:

- المنهجية المقترحة أعدت خصيصا للبلديات المحدثة ويجب أقليمتها مع خصوصيات البلديات القديمة.
- تفترض المنهجية المشاركة الفعلية لكافة الفاعلين المحليين ويمكن تطويرها تماشيا مع حجم وموارد البلدية وتطورها التكنولوجي وخصوصيات المنطقة ولكن دون المساس بمستوى الديمقراطية التشاركية.
- للمسير دور أساسي في إنجاح المسار ويجب أن لا يكون بأي حال من الأحوال أحد الأعضاء أو أحد الإداريين البلديين أو من ذوي المصلحة، مراعاة لمبدأ الحياد وتلافيا للمساس بمصداقيته.